

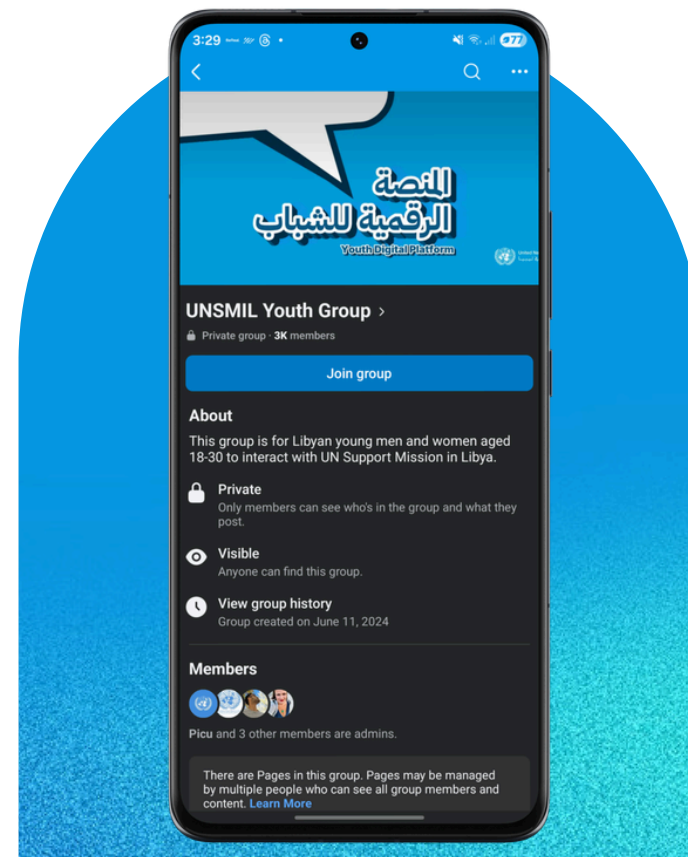
نتائج استطلاع الرأي العام ملفات الحوار المُهيكل



المنهجية



استطلاع البعثة الإلكتروني، ضمن حملة «اعطي رأيك»

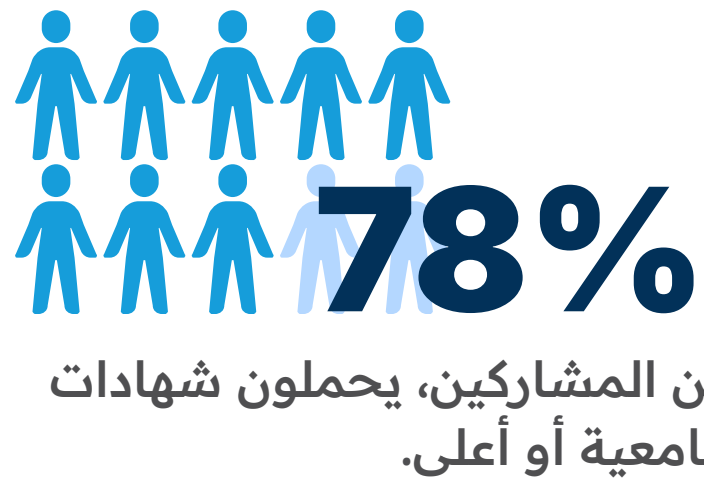


نقاشات أعضاء الحوار الفهيكل الشباب بالمنصة الرقمية للشباب.



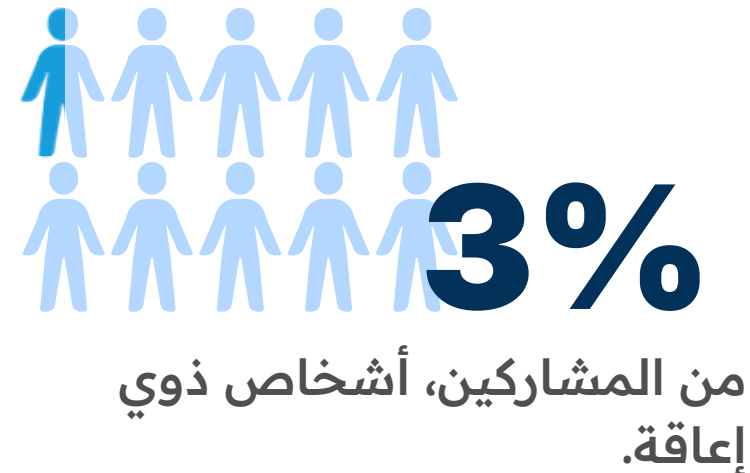
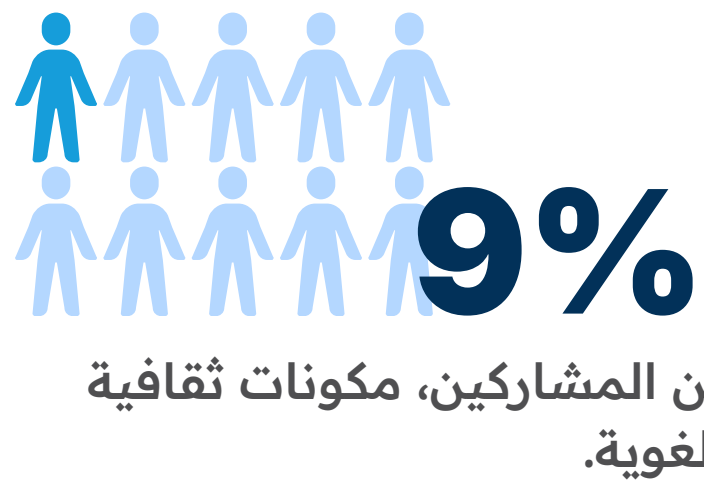
استطلاع الرأي عبر الهاتف حول تصورات الليبيين لعمل البعثة.

استطلاع «اعطي رأيك»



5,964

مشارك من جميع أنحاء ليبيا عبر الإنترنت في
الفترة ما بين 17 فبراير و 1 أبريل 2026



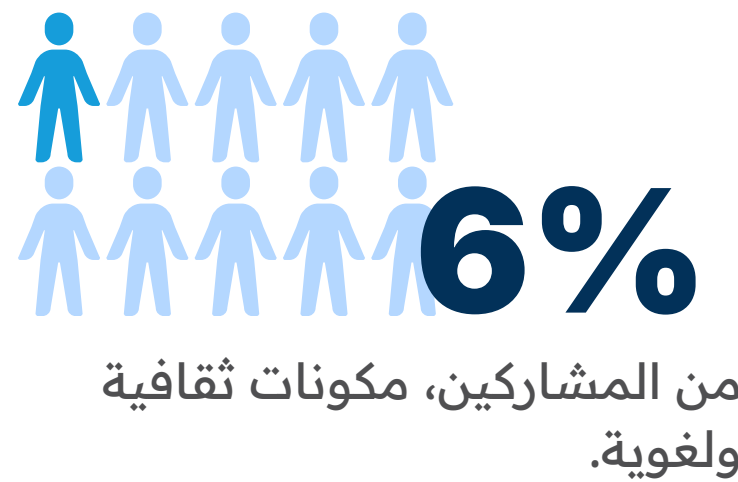
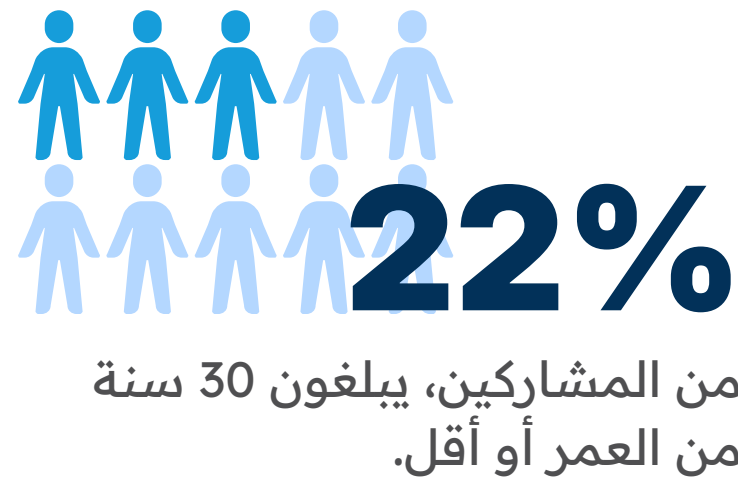
المنصة الرقمية للشباب



3,216

عضو بالمنصة الرقمية للشباب، حتى يوم
الأربعاء، الموافق 1 أبريل/نيسان 2026.

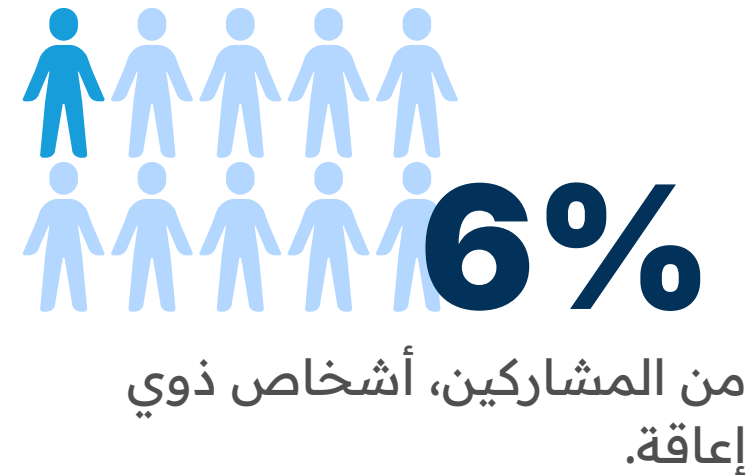
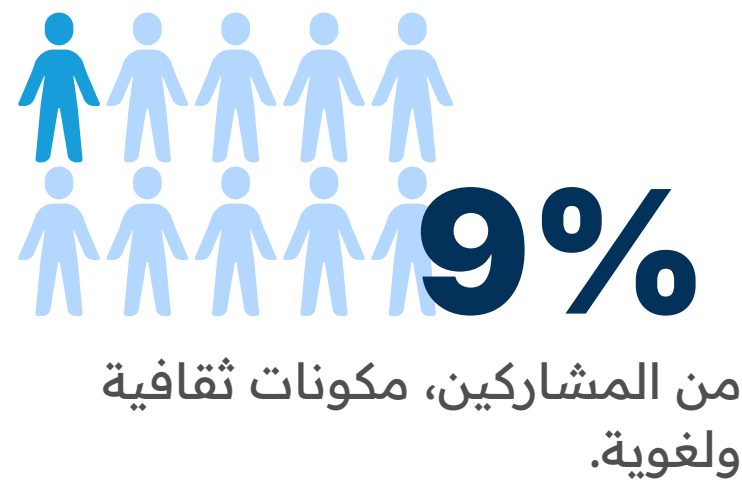
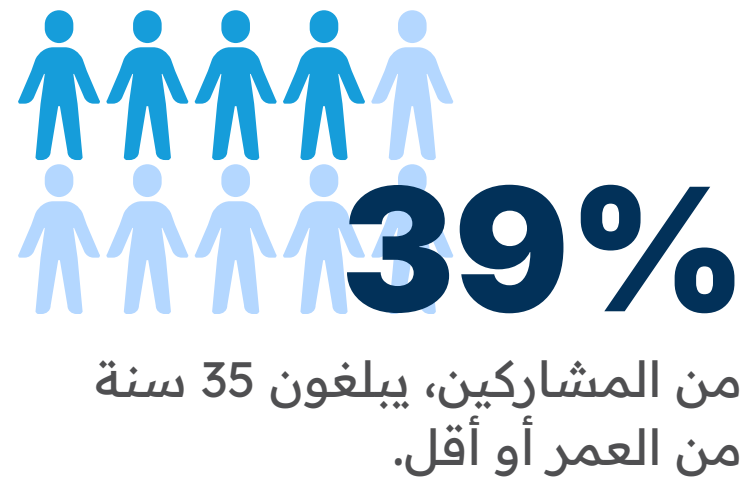
استطلاع الرأي عبر الهاتف



1,500

مشارك بالاستطلاع، اختيروا عشوائيًا عبر الحاسوب من المناطق الجغرافية الرئيسة الثلاث بالتساوي عن طريق مقابلات هاتفية أجريت بين 16 نوفمبر/تشرين الثاني و16 ديسمبر/كانون الأول، تنفيذ شركة ديوان المتخصصة بحوث الرأي.

الحوار الرقمي المباشر



1,000

مشارك من مختلف مناطق ليبيا، في
استطلاع رقمي مباشر مع نائبة الممثلة
الخاصة للشؤون السياسية، ستيفاني خوري
في أكتوبر 2025.

أثر الانقسام السياسي

88%

في الشرق

91%

في الجنوب

88%

في الغرب

89%

المتوسط الوطني للمشاركين في استطلاع البعثة عبر الهاتف الذين اعتبروا أن الانقسام السياسي يؤثر سلباً على حياتهم اليومية.

أسس نجاح المصالحة الوطنية



الانتخابات ضرورة وطنية

90%

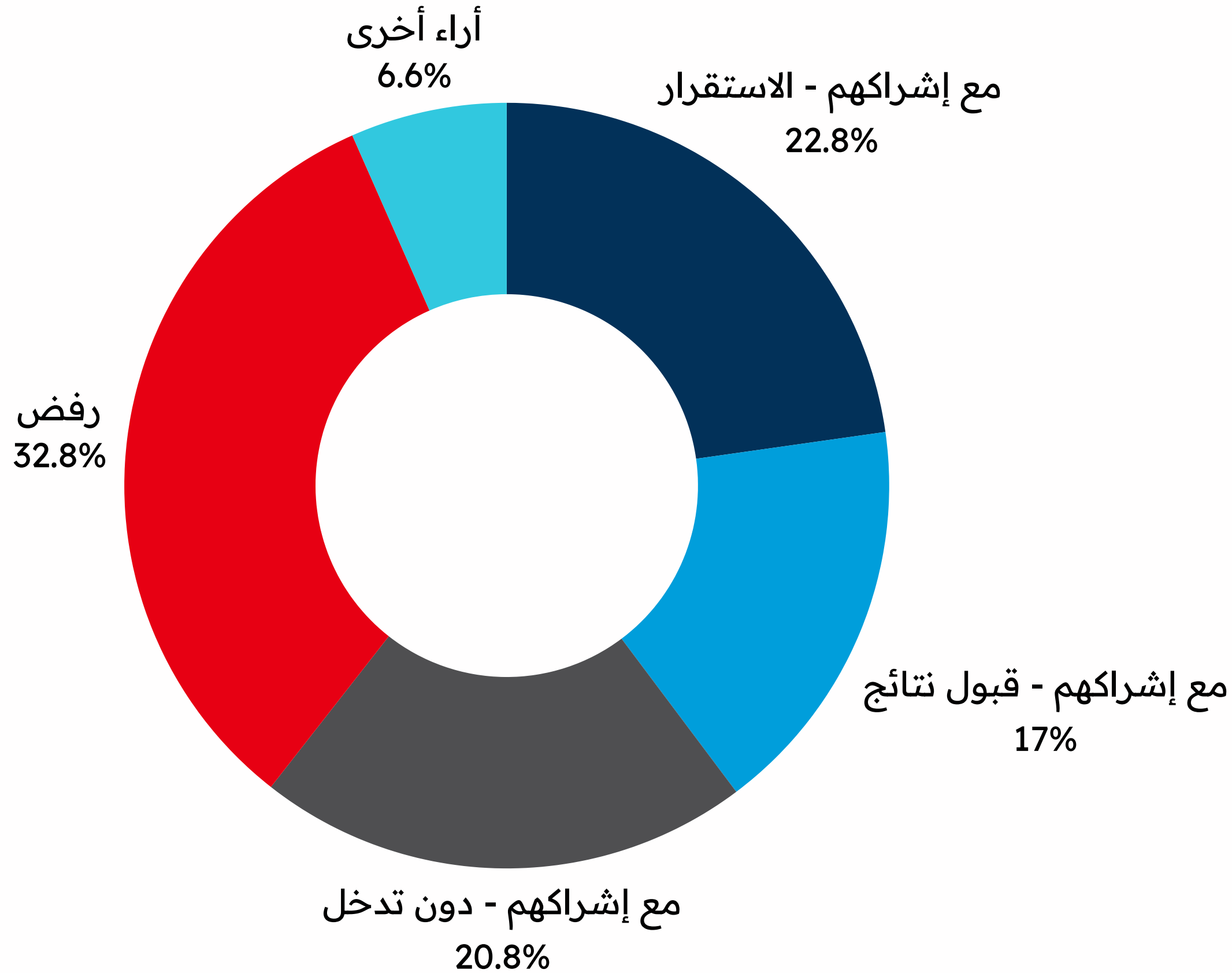
من المشاركين في الاستطلاع يرون أنه من الضروري إجراء انتخابات وطنية. 80% يرجعون العائق الرئيس لعدم استكمال الإطار التشريعي للانتخابات للخلافات السياسية وعدم رغبة من في السلطة إجراء الانتخابات..

- الخلافا السياسية بين الأطراف المختلفة
- المتواجدون في السلطة لا يريدون إجراء انتخابات
- أخرى
- المشكلات الأمنية: مخاوف تتعلق بإمكانية التصويت في مناطق معينة



إشراك القوى الأمنية

بينما يرفض حوالي ثلث المشاركين (33%) إشراك الجهات الأمنية في العملية الانتخابية، فإن أكثر من (60%) يوافقون على إشراك الجهات الأمنية - بشروط..



مهام الحكومة



60%

من المشاركين في الاستطلاع اعتبروا أن التحضير للانتخابات وتمويلها هو الدور الرئيس الذي يجب أن تضطلع به حكومة موحدة..

52%

توحيد الميزانية

40%

توحيد المؤسسات الوطنية

30%

تثبيت الأمن والاستقرار

12%

أخرى

41%

مكافحة الفساد وضمان الشفافية في توزيع الثروة

36%

معالجة التحديات الاقتصادية والمعيشية

19%

تقديم وتحسين الخدمات العامة

الشعور بالأمان

92%

في الشرق

84%

في الجنوب

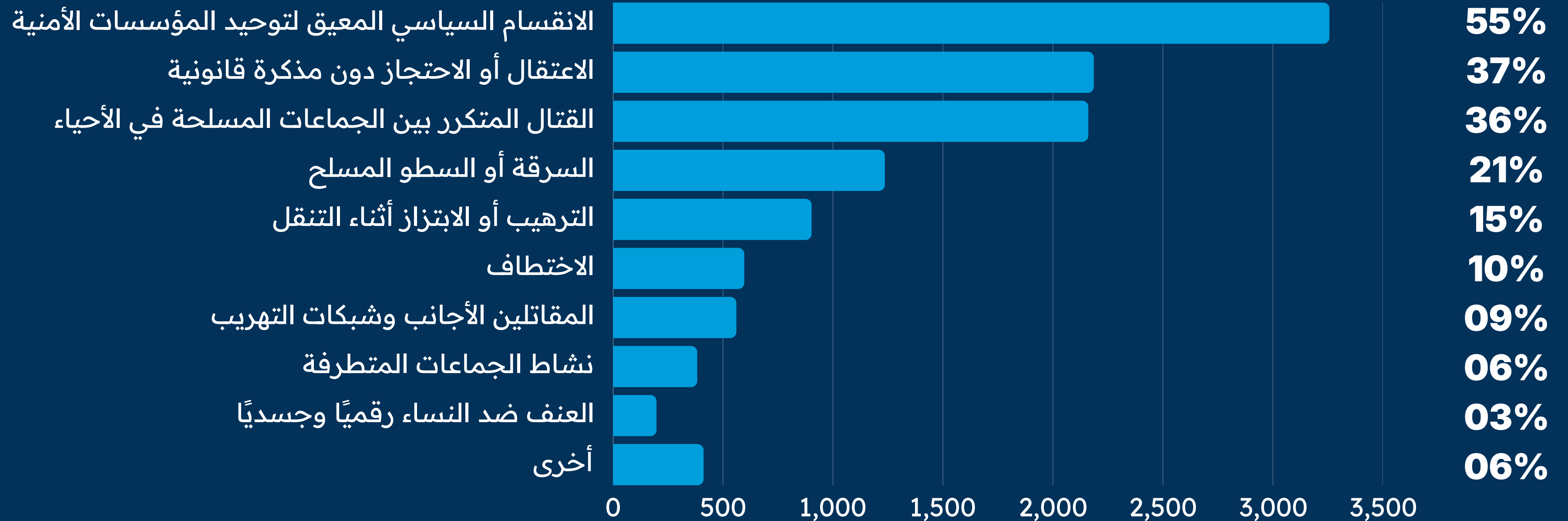
62%

في الغرب

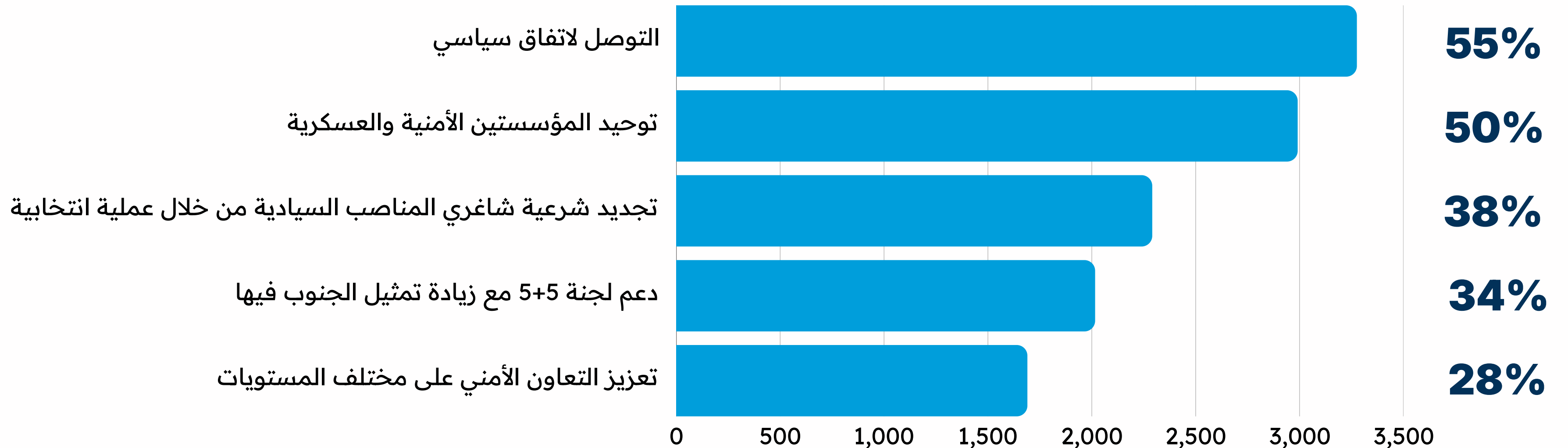
79%

المتوسط الوطني للمشاركين في استطلاع البعثة عبر الهاتف الذين عبروا عن شعورهم بالأمان في حياتهم اليومية، فيما يشعر الرجال نسبيًا بأمان أكبر للغاية من النساء بفارق 7 نقاط.

أبرز الشواغل الأمنية للمشاركين في حياتهم اليومية

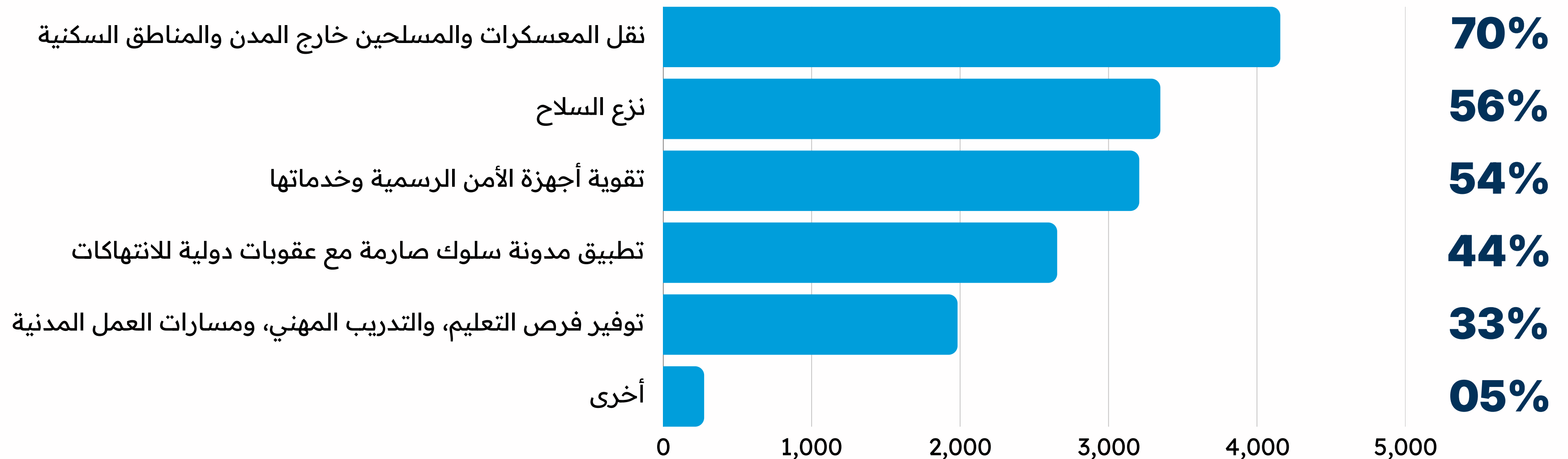


الطريق إلى توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية



مقترحات بشأن التشكيلات المسلحة

أهم وسائل الاستقرار الوطني على المدى الطويل



أثر الانقسام على الناس

48%

في الشرق

51%

في الجنوب

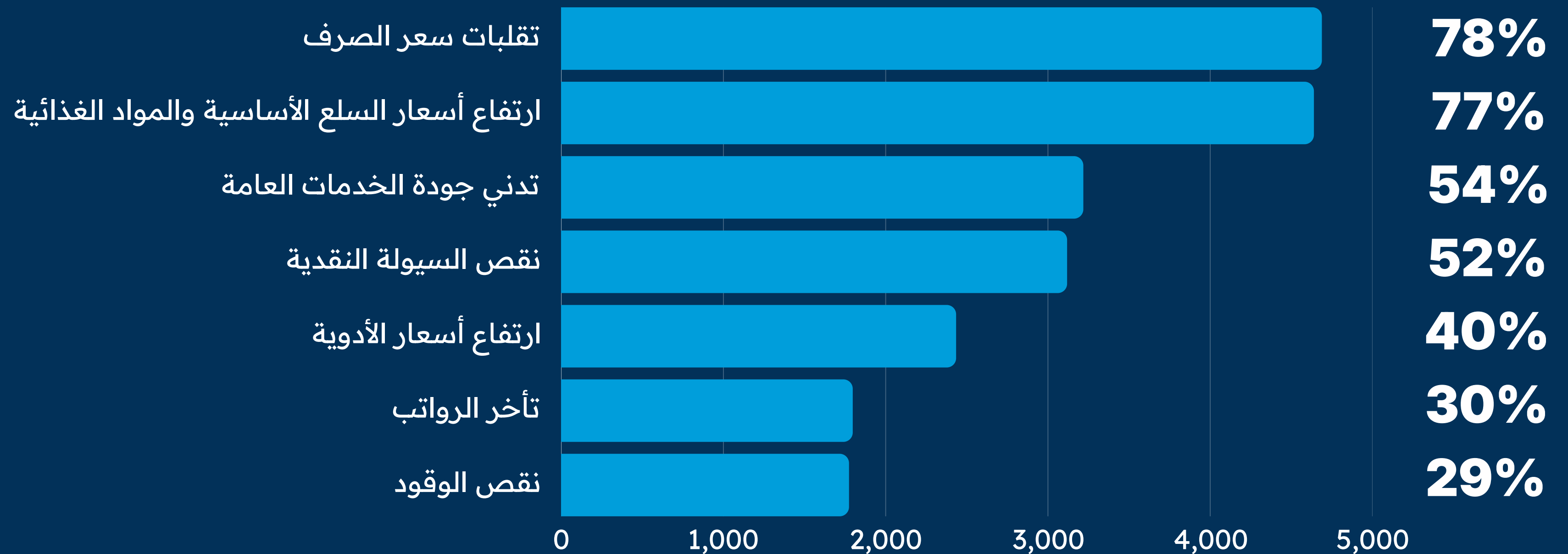
32%

في الغرب

38%

المتوسط الوطني للمشاركين في استطلاع البعثة عبر الهاتف الذين اعتبروا ضعف البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، والتحديات الاقتصادية باعتبارها شاغلاً رئيساً لحياتهم اليومية.

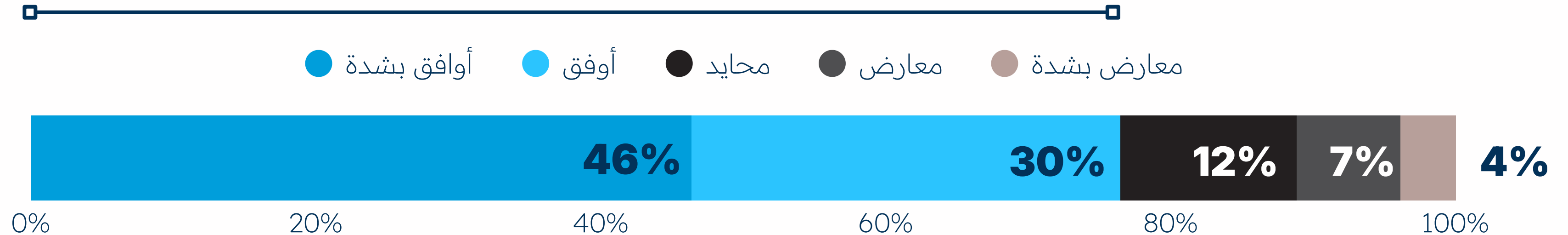
أبرز الضغوط الاقتصادية



استطلاع رأي عبر الإنترنت - البعثة، أبريل 2026

رغبة عامة في الإصلاح العالي

76% من المشاركين في الاستطلاع يرغبون في إصلاح الإنفاق على الأجور والإعانات من أجل إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية والرعاية الصحية وفرص العمل



حوكمة قطاع النفط والمسألة

طريق إصلاح قطاع النفط

24% التوزيع المباشر لجزء من عائدات النفط على المواطنين للحد من خسائر الإنتاج.

20% نشر جميع عمليات إنتاج النفط ومبيعاته وعقوده علنًا.

20% صيانة وتأهيل منشآت النفط القائمة لوقف خسائر الإنتاج.

23% زيادة الاستثمار في تكنولوجيا النفط المتقدمة لزيادة الإنتاج.

4% نشر تفاصيل مالية عن دعم الوقود.

استطلاع رأي عبر الإنترنت - البعثة، أبريل 2026

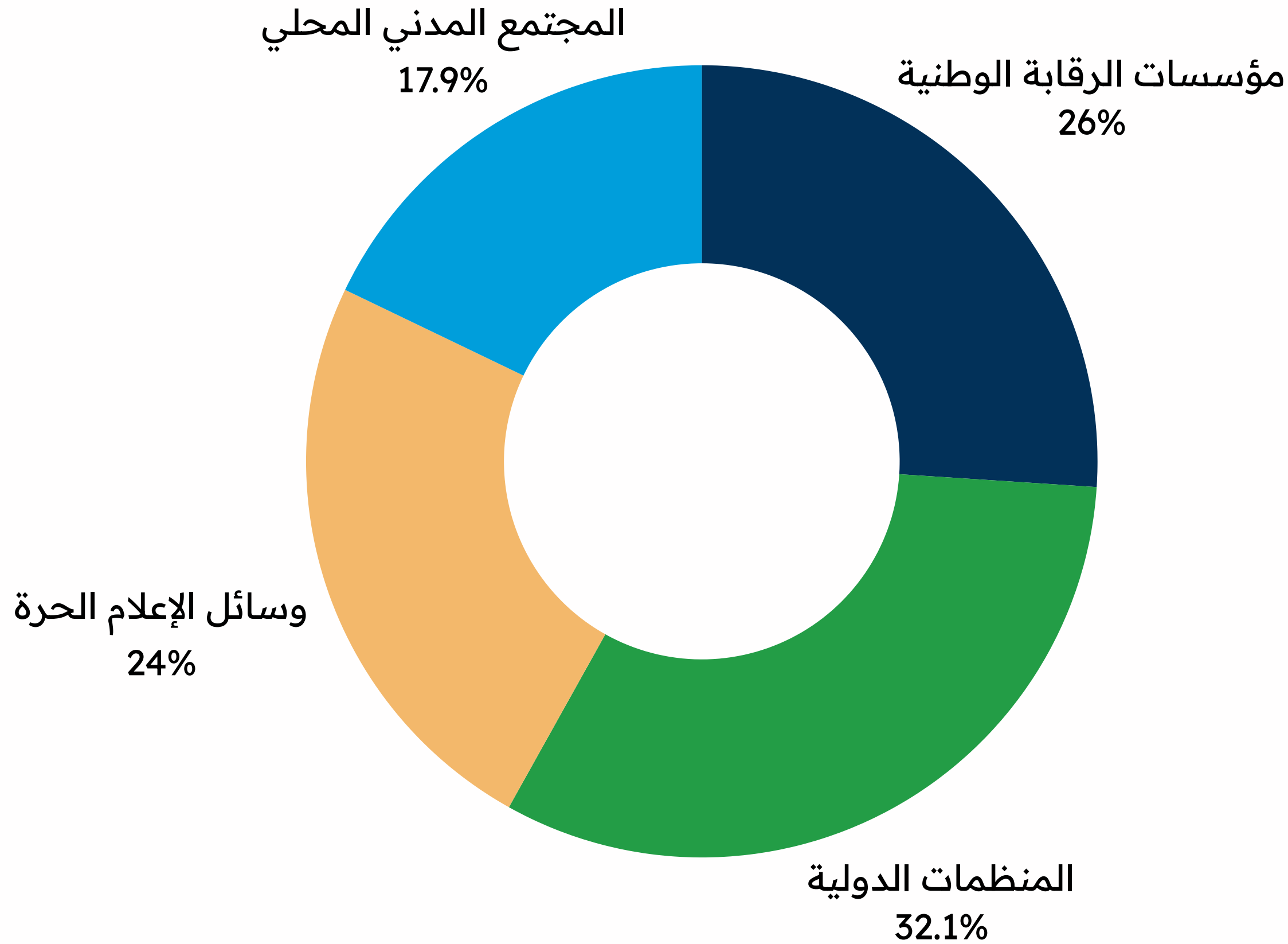


78%

من المشاركين في الاستطلاع لا يثقون بالطريقة الحالية لإدارة عائدات النفط، مقابل 7 بالمائة فقط من المشاركين الذين أبدوا ثقتهم بالآلية الحالية.

مكافحة الفساد

أكثر من نصف المشاركين (58%) يفضلون المؤسسات الرسمية (هيئات تدقيق دولية ووطنية)، بينما يضع الـ 42% المتبقية ثقتهم في "السلطة الرابعة" والحراك المجتمعي.



أهم خمس أولويات في القطاع المصرفي بالنسبة للرجال والنساء



67% مكافحة الفساد وتضارب المصالح
في النظام المصرفي

64% إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال
وحماية الأموال العامة

57% معايير واضحة لاختيار قيادات
المصارف.

53% تسهيل الوصول للخدمات
المصرفية والمالية للجميع.

52% الشفافية في منح العملات الأجنبية
والاعتمادات.

68% مكافحة الفساد وتضارب المصالح
في النظام المصرفي

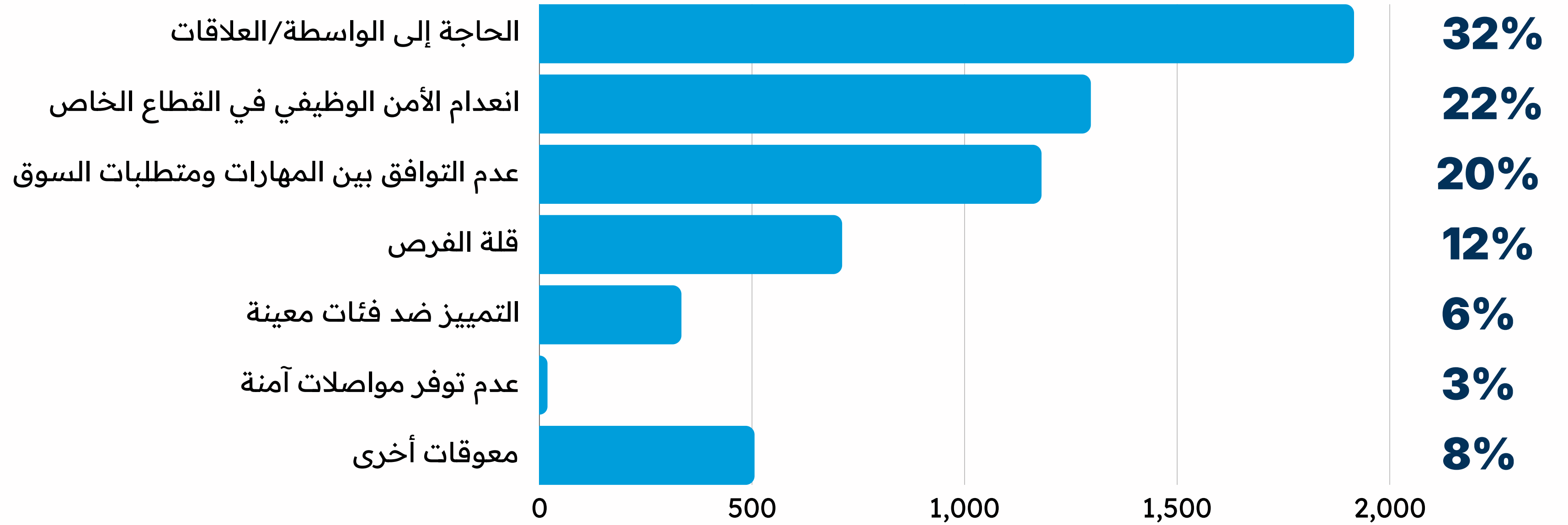
64% إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال
وحماية الأموال العامة

51% اقتصاد ذو مصادر دخل متنوعة

50% معايير واضحة لاختيار قيادات
المصارف.

49% تسهيل الوصول للخدمات
المصرفية والمالية للجميع.

معوقات التوظيف في القطاع الخاص



النمو الشامل النساء والشباب

ما الذي يمكن فعله لدعم زيادة فرص عمل
الشباب في القطاع الخاص؟ 

دعم حكومي لبرامج تدريب الخريجين **30%**

زيادة التدريب المهني **23%**

ضمان اجتماعي وحماية للعاملين **19%**

وقف التمييز وتحسين البيئة الآمنة **12%**

نظام عمل مرن **9%**

ما الذي يمكن فعله لدعم زيادة فرص عمل
المرأة في القطاع الخاص؟ 

وقف التمييز وتحسين البيئة الآمنة
للسيدات **24%**

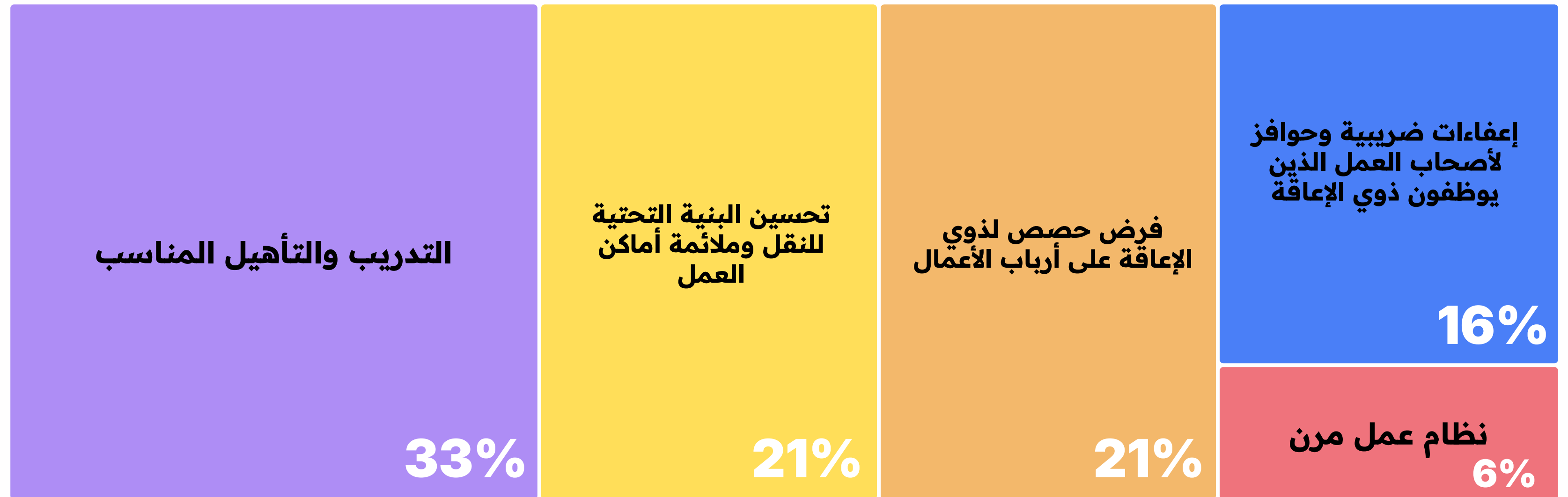
الدعم الحكومي لبرامج تدريب الخريجات **20%**

نظام عمل مرن **18%**

تدريب مهني **17%**

ضمان اجتماعي وحماية للنساء العاملات **17%**

ما أهم خطوة لضمان وصول ذوي الإعاقة لسوق العمل؟



العدالة الاقتصادية والمحلية

كيف ينبغي تخصيص الموارد الوطنية؟

48% حسب عدد السكان

27% حسب الاحتياج

12% بالتساوي بين المناطق الريفية بغض النظر عن السكان

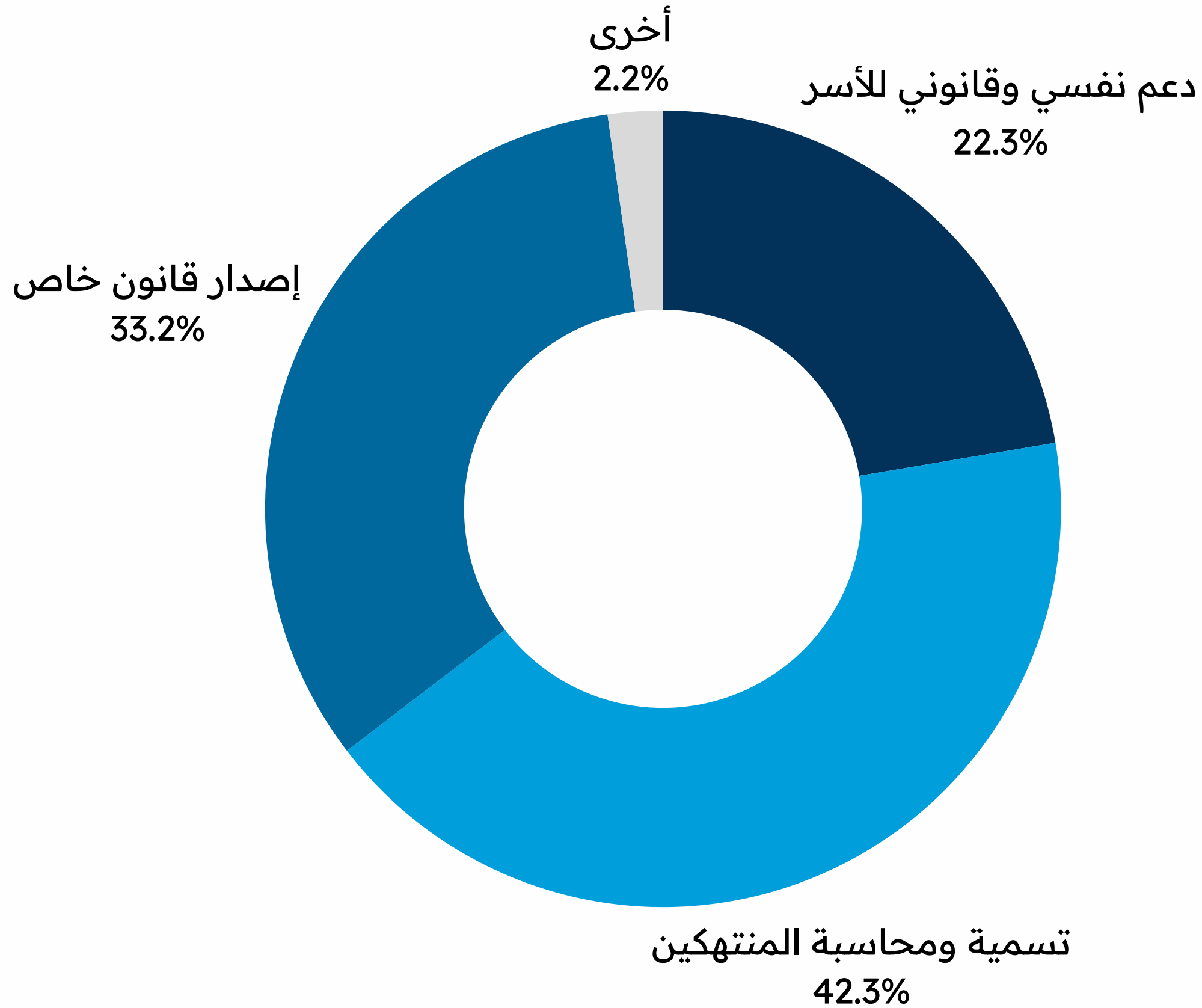
4% حسب المساهمة في الإيرادات



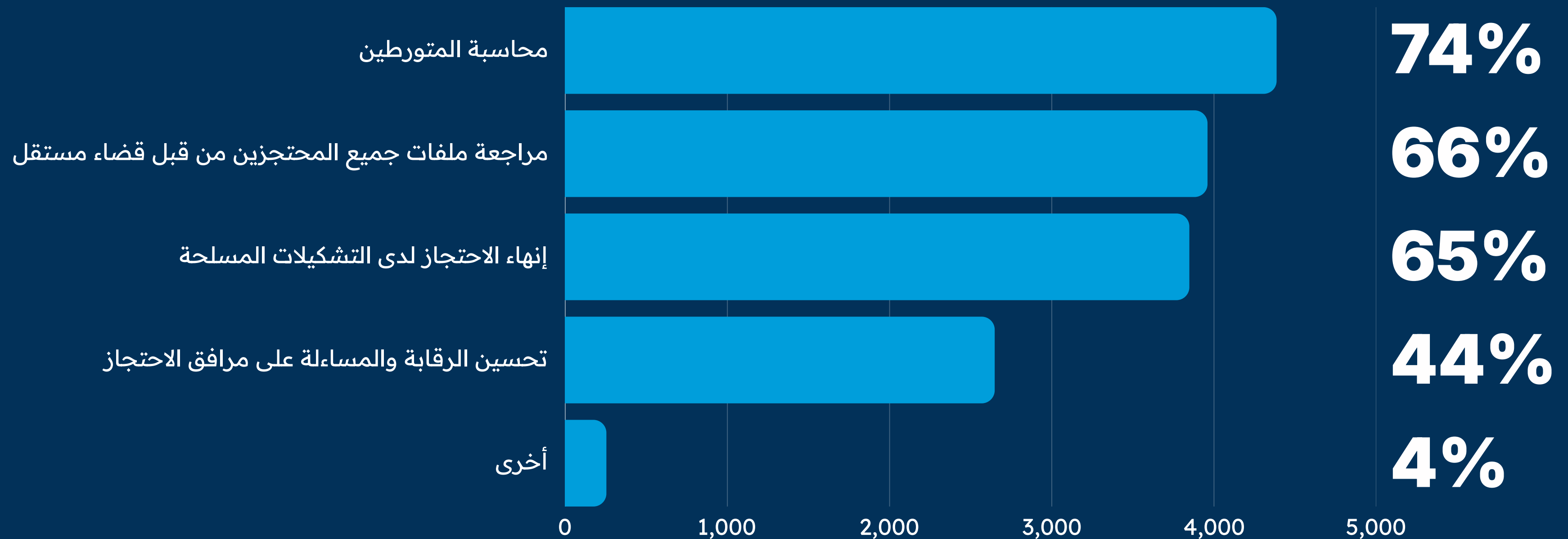
فقط من المشاركين قالو إنهم يشعرون بأن مدينتهم/بلديتهم تحصل على حصة عادلة من مشاريع التنمية الوطنية، معظمهم يعيشون في طرابلس، وبنغازي.

الأولوية القصوى بملف المفقودين

الغالبية ترى أن جذر المشكلة هو الإفلات من العقاب، وتطالب بكسر دائرة الإفلات من العقاب، ومن ثم تثبيت إطار قانوني يمنع التكرار. فيما يرى خمس المشاركون أهمية الدعم الفوري لأسر الضحايا، كواجب إنساني ضروري، وليس حلًا جذريًا.

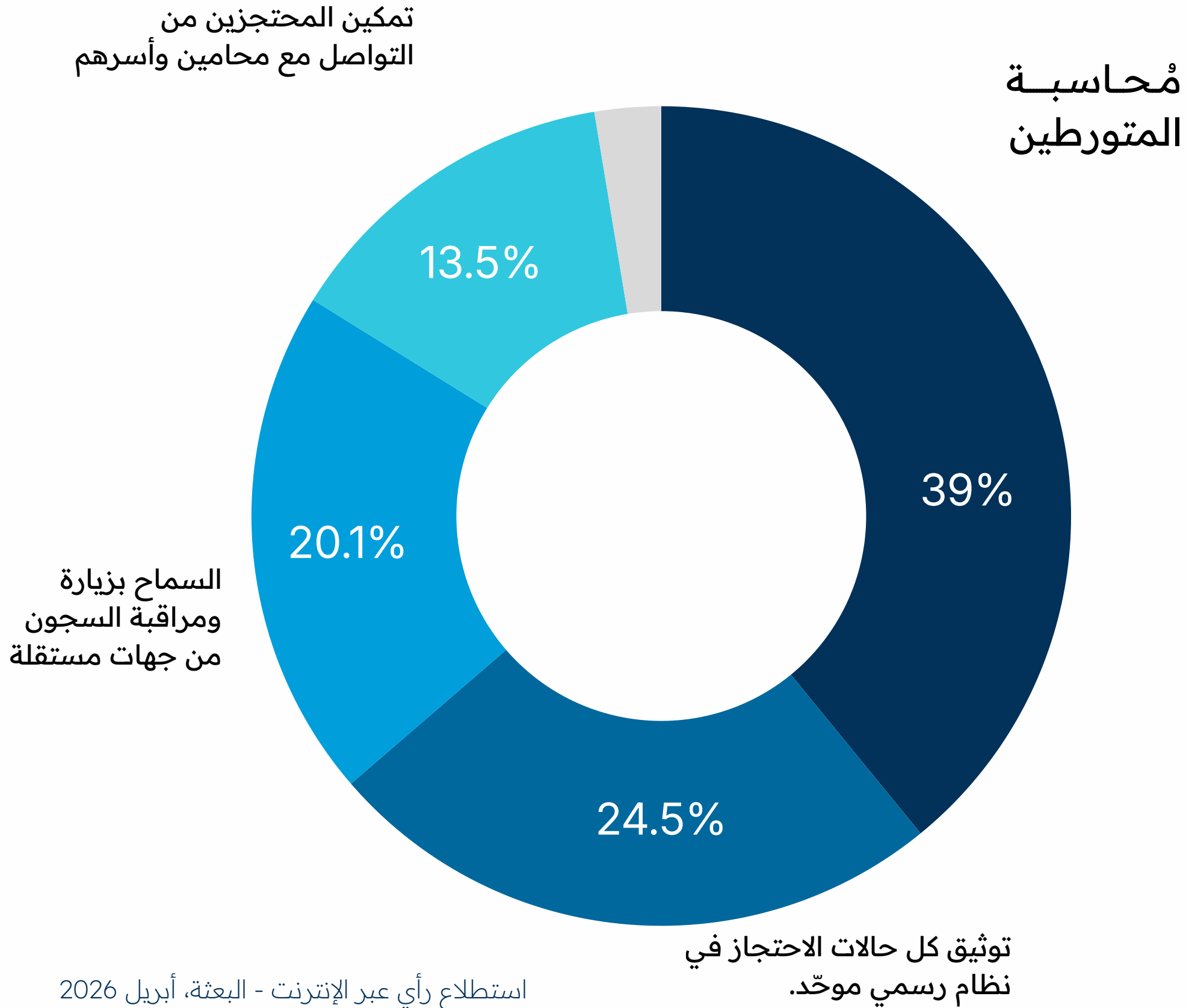


الخطوة الأكثر إلحاحًا للحد من الاعتقالات والاجتيازات التعسفية



الحد من الاختفاء القسري

4 من كل 10 يرون أن الاختفاء القسري لن يتوقف دون رادع قانوني حقيقي يعاقب المنتهكين، فيما يرى رُبُع المشاركين التوثيق يحوّل الاحتجاز من ممارسة غامضة إلى عملية قابلة للتتبع والمساءلة. كما أن نسبة معتبرة (20%) من المشاركين يرون أن الرقابة عامل ردع وضمن لكشف الانتهاكات مبكرًا.



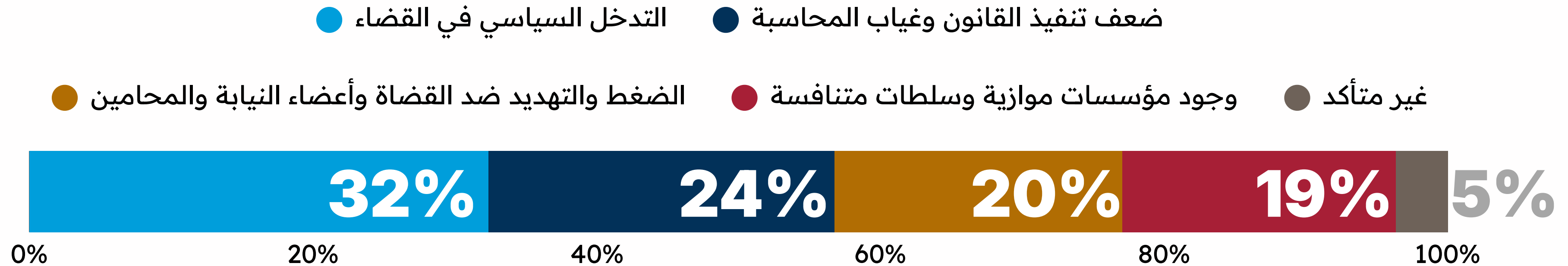
نظرة الناس عن إنفاذ القانون

87% من المشاركين يرون أن تطبيق القانون غير عادل أو غير متكافئ، غالبيتهم يرون النفوذ السياسي أو العسكري أو الاجتماعي يحد من المساءلة، وأن الإفلات من العقاب ليس استثناءً في الوعي العام، بل هو القاعدة المتصورة. وليس فقط أن الأقوياء فوق القانون، بل يطبق حصراً على الأضعف وفقاً لـ 22% من المشاركين. بينما رأى 10% فقط من المشاركين أن العدالة تطبق بتساو على الجميع، مما يعكس موقفاً عاماً يُرى فيه القانون في ليبيا على أنه أداة انتقائية، لا كمرجعية عادلة للجميع.



أكبر عائق أمام وجود قضاء مستقل وموحد في ليبيا

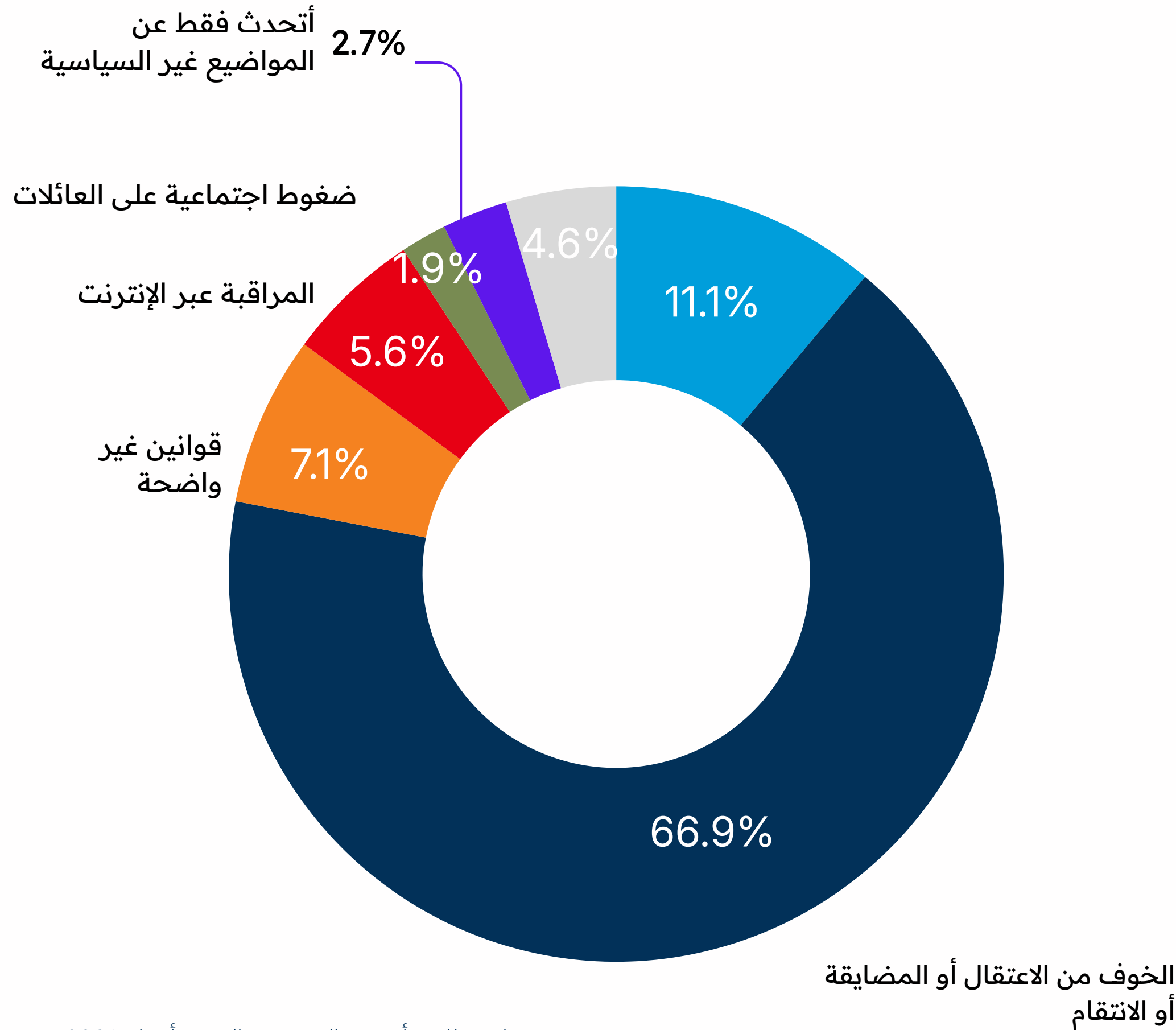
تظهر النتائج أن أزمة القضاء في ليبيا سياسية وبنوية قبل أن تكون متصلة بالتشريعات، فـ(32%) من المشاركين يرون أنه من غير الممكن الحديث عن قضاء مستقل في ظل ارتهان القرار القضائي للتجاذبات السياسية. فيما أشار حوالي رُبُع المشاركين إلى الأزمة ليست فقط في إجراءات التقاضي وإصدار الأحكام، بل في إنفاذها، وينسب متقاربة أشار البقية إلى التهديدات المباشرة للقضاء، والانقسام المؤسسي باعتبارها العائق الأبرز.



حرية التعبير في الفضاء الرقمي

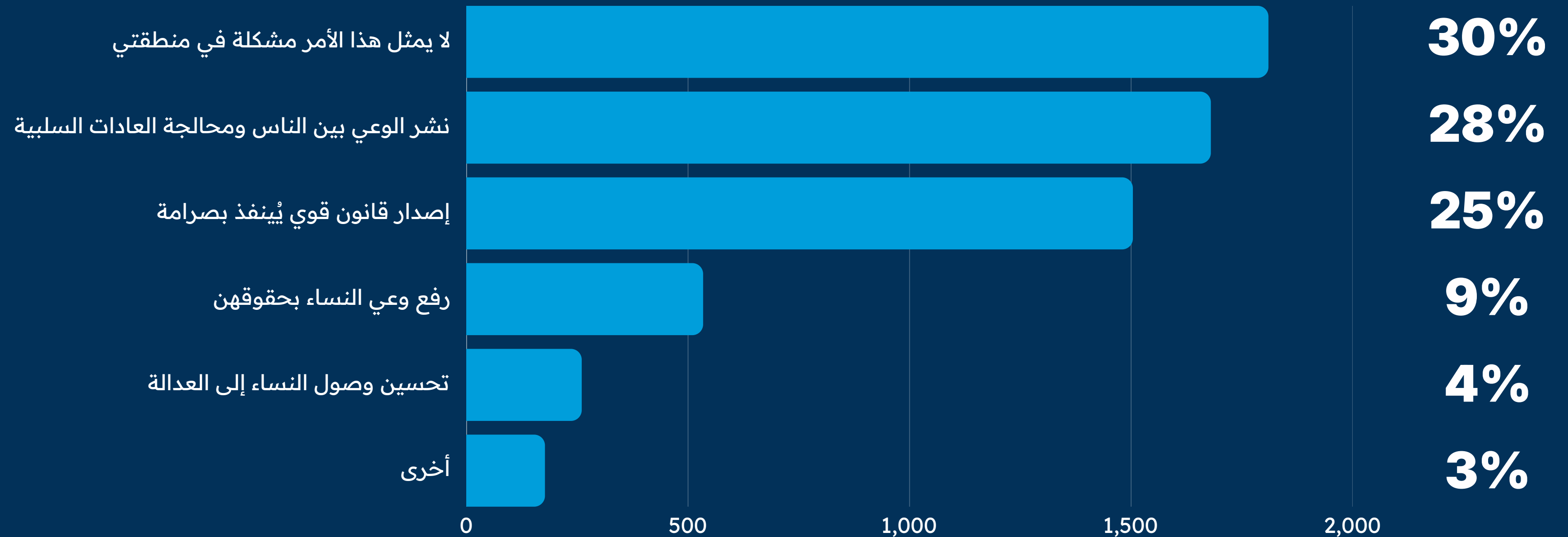
نحو 80% من المشاركين عبروا عن بيئة قمعية أو غير آمنة لممارسة الحق في التعبير لا سيما في الجانب السياسي، إذ يرى أكثر من ثلثي المشاركين أن السبب الرئيس هو الخوف المباشر من المخاطر الأمنية.

ويمكن الاستنتاج أن صمت المواطنين لا يعني أنهم غير مهتمين، بل لأنهم يشعرون أن التعبير السياسي خطر حقيقي.



استطلاع رأي عبر الإنترنت - البعثة، أبريل 2026

حماية النساء من العنف في المجتمع المحلي



أهمية المشاركة في المجتمع المدني

90%

في الشرق

92%

في الجنوب

94%

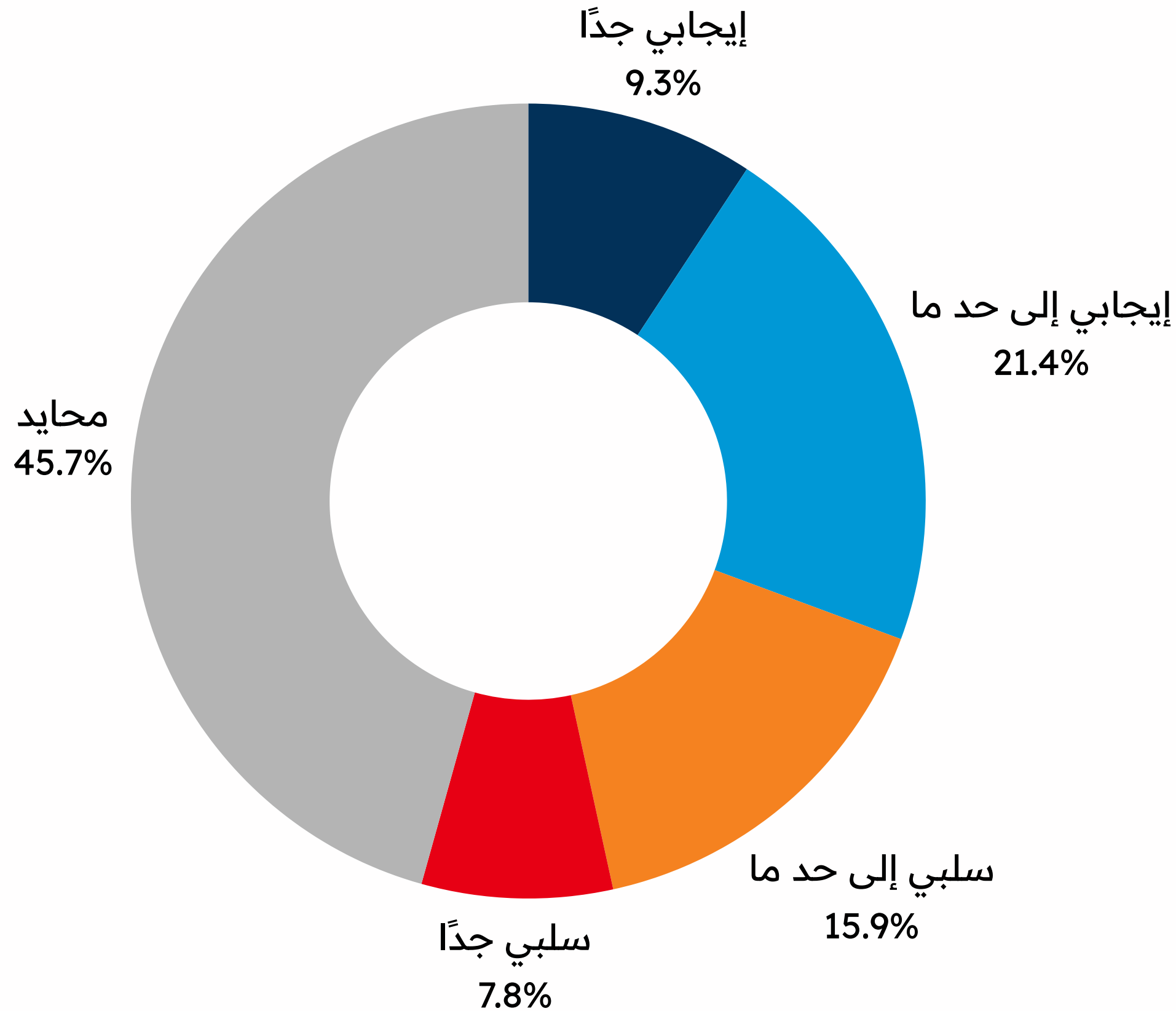
في الغرب

93%

المتوسط الوطني للمشاركين في استطلاع البعثة عبر الهاتف الذين اعتبروا أن التطوع في مجتمعاتهم أو المشاركة في المجتمع المدني المحلي أمران مهمان

دور المجتمع المدني

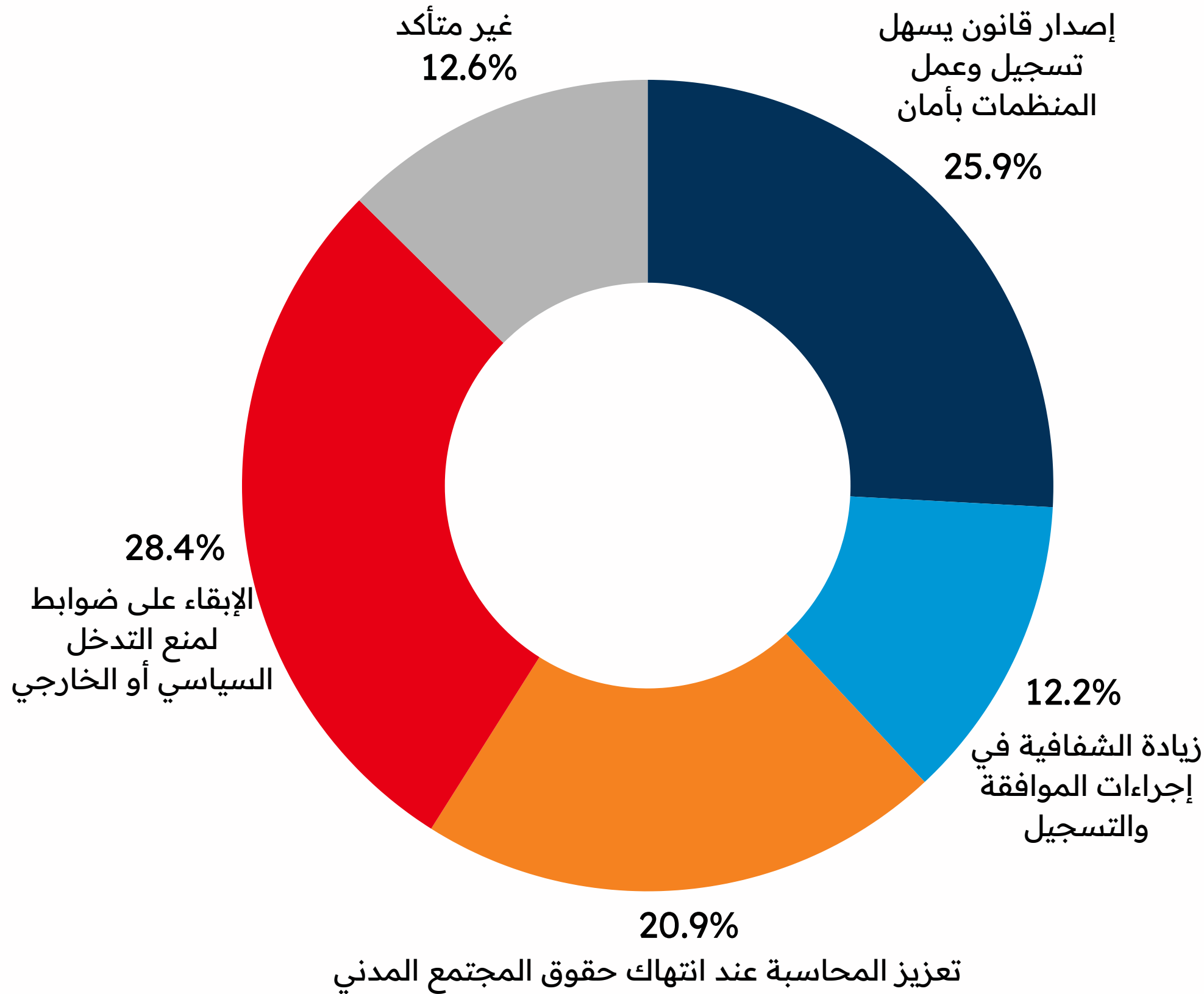
التأثير العام لمنظمات المجتمع المدني يُنظر إليه على أنه ضعيف أو محدود، مع انقسام واضح في التقييمات. المشاركون يقرّون بجهد هذه المنظمات (حوالي 30%)، لكنهم لا يرونه فاعلاً حاسماً أو كافياً، فيما ينظر حوالي ربع المشاركين للمجتمع المدني بشيءٍ من الشك والريبة.



حماية المساحات المدنية

هناك حساسية عالية من استغلال المنظمات لأجندات سياسية، أو ارتباطها بجهات خارجية، فيما يرى ربع المشاركين أن البيئة القانونية الحالية تُقيد العمل المدني عوضاً عن حمايته.

بينما (21%) يرون الحماية الفعلية للمجتمع المدني مرتبطة بقدرة الدولة على المحاسبة.



استطلاع رأي عبر الإنترنت - البعثة، أبريل 2026

أولويات الشباب بشأن المصالحة



المحاسبة: رفع الحصانات ومقاضاة مرتكبي الجرائم الكبرى.



التعويض: حل النزاعات المتعلقة بالملكية ومعالجة النزوح بشكل عادل وجبر الضرر



الاستدامة: ربط بناء السلام بخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية.



استحضار الشرعية: تطبيق العدالة الانتقالية لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات وطنية.

المجتمع المدني من منظور الشباب

43%

من المشاركين في المنصة الرقمية للشباب يرون أنهم يواجهون تحديات في فرص الترقّي والحاجة إلى المحسوبية بدلاً من الجدارة، مع الإشارة لحالة من الاحتكار داخل المنظمات، مشيرين لعبارة «نفس الوجوه».

20%

أشاروا إلى ضعف ثقافة المجتمع المدني لدى المواطنين ووجود تشكيك من المجتمع المدني في المبادرات التي يقودها الشباب، مما يُصعّب على الناشطين الشباب اكتساب زخم محلي.

20%

وصفوا المجتمع المدني الليبي بغير المستدام بسبب غياب الحماية القانونية وغياب التمويل المستقر الذي يعتمد أساساً على تمويل أجنبي. “طهقة”

شكل الدولة من منظور الشباب

نقاط أثارها المشاركون

المؤسسات فوق الأفراد: الشعار المتكرر هو التحول من دولة الأشخاص/النفوذ إلى دولة المؤسسات والقانون.

منع احتكار السلطة: عبر المشاركون عن خشيتهم من احتكار السلطة، بعضهم اقترح النظام شبه الرئاسي، وآخرون اقترحوا نظاماً برلمانياً من غرفتين مع التركيز على خلق استقرار ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

انزعاج من الواقع الحالي: كثر عبروا عن سخطهم من الواقع الحالي، وشككوا في إمكانية نجاح أي نظام سياسي في ظل وجود الطبقة السياسية الحالية.

100%

من المشاركين في المنصة الرقمية للشباب طالبوا بنظام لامركزي في ليبيا.. (20%) منهم يطالبون بلامركزية موسعة حيث تتخذ كافة القرارات على مستوى محلي، وحصر ملفات الدفاع، والخارجية والنقد على الصعيد الوطني المركزي.

الطريق إلى الانتخابات من منظور الشباب

الاشتراطات الأساسية التي حددها المشاركون للوصول للانتخابات

56%

- أساس دستوري واضح وقوانين انتخابية متفق عليها
- تأمين مراكز الاقتراع وإخراج القوات الأجنبية.
- حكومة موحدة وسجل ناخبين محدّث وشفاف.
- إشراك حقيقي وشفاف للشباب والمجتمع المدني في خارطة الطريق.

من المشاركين في المنصة الرقمية للشباب يرون أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ظل فراغ قانوني دستوري، ويطالبون بإيجاد إطار دستوري، ومعظمهم يشيرون إلى مسودة مشروع 2017 أساسًا لأي قاعدة دستورية.

النمو الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية منظور الشباب

الركائز الأساسية التي حددها المشاركون

أشياء "لا غنى عنها" للشباب الليبي:
• توحيد المؤسسات أساس لأي تقدم.

• الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.

• الشفافية المطلقة في إدارة عائدات النفط لاستعادة الثقة.



43%

من المشاركين في المنصة الرقمية للشباب أن العدالة الاجتماعية شرط أساسي للنمو الاقتصادي، بينما يرفض 36% من المشاركين مسألة التخيير بينهما، ويدعون إلى نمو منظم/متزن اجتماعياً.

رؤية المؤسسة الأمنية من منظور الشباب

- يربط الشباب الاستقرار بالأمن
- يرفضون الأساليب القمعية
- المطالبة بمؤسسة أمنية عصرية ومواكبة للتقنية (التحول الرقمي)

يطمحون إلى رؤية مؤسسة أمنية تعامل المواطنين باعتبارهم شركاء في الأمن، وينظرون إلى الأمن على أنه الخطوة الأولى نحو الدولة التي يطمحون إليها.



رؤية المؤسسة الأمنية من منظور الشباب

الشفافية

استقلال مالي وإداري للمؤسسات الأمنية
مع رقابة صارمة لمنع الرشوة.



الاستقلالية

فصل تام للأجهزة الأمنية عن الأطراف
السياسية والصراعات على السلطة.



أولويات استراتيجية

الأولوية لأمن الحدود ومكافحة الإرهاب والتفريب
وإنهاء الرقابة على النشاط السياسي والمدني



العدالة

معاملة عادلة لجميع المواطنين، مع
مراعاة خاصة لسلامة المرأة وسمعتها.



